وقال ابن شريح يجب استيناف ما رعوا الاوجه لتقصيره بما تراه مع الشك فصار كما لو
اجنبي وان تخلل ذكر اجنبي لا يتعلق بالصلاة كالحمد للعاطس والفتح على غير امام
بالقصد والقيد الاتيين والتسبيح لمحو داخل قطع الموالاة وان قل لاشعاره بالاعراض
ومن ثم لو كان سهوا او جهلا لم يقطعها وان طال كما صرحوا به في شرح العباب وقال
جمع يقطعها كما يقطع الترتيب فيما مر ويرده فرقهم بين نسيانه ونسيان الموالاة بانها
اسهل منه لانه مناط الاعجاز بخلافها فان تعلق بالصلاة كتأمينه لقراءة امامه
وفتحه عليه اذا سكت بقصد القراءة ولو مع الفتح والا بطلت صلاته على المعتمد وكسجوده
معه لتلاوة وكسؤال رحمة او استعاذة من عذاب عند قراءة امامه اتيهما فلا يقطعها
في الاصح لندب ذلك لكن يسن له الاستيناف خروجا من الخلاف بخلاف فتحه عليه
قبل سكوته لعدم ندبه حينئذ ويقطع الموالاة السكوت المعد الطويل عرفا وهو ما
يشعر مثله بقطع القراءة بخلافه لعذر كسهو وجهل واعيا وفارق ما مر في الترتيب
بانه لكونه مناط الاعجاز لا عتنا به اكثر وكذا يسير وضبط المتولي بنحو
سكتة تنفس او استراحة تصد به قطع القراءة في الاصح لتأثير الفعل مع
النية كنقل الوديعة بنية الخيانة فانه مضمن وان لم يضمن باحدهما وحده
وانما بطلت الصلاة بنية قطعها فقط لانها ركن يجب ادامتها حكما والقراءة لا تقطع
لنية خاصة فلم تؤثر نية قطعها قال الاسنوي وتضيتها ان نية المقطع لا تؤثر
في الركوع وغيره من الاركان فشرع شك قبل ركوعه في اصل قراءة الفاتحة ازمه
قراءتها او في بعضها فلا وقياسه انه لو شك في جلوس التشهد مثلا في السجدة الثانية
فان كان في اصل الاتيان بها او بطلانها على ما مر لزمه فعلها او في بعض اجزائها كوضع
اليد فلا لكن ظاهر اطلاقهم في الشك في غير الفاتحة لزوم الاتيان به مطلقا ويوجه بان
حروفها كثيرة فسومح بالشك في بعضها بخلاف غيرها ويرده فرقهم بين الشك فيها
وفي بعضها بان الاصل في الاول عدم الفعل والظاهر في الثاني مضيها تامة وهذا يأتي
في غيرها فان جهل الفاتحة كلها بان عجز عنها في الوقت لضيقه او بلادة او عدم





ان مصحف ولو عارية او باجرة مثل وجدها فاضلة عما يعتبر في الفطرة فسبع ايات يأتي
بها ان احسنها لان هذا العدد مرئي فيها بنص قوله تعالى ولقد اتيناك سبعا من المثاني
فراعيناه في بدلها وان لم يشتمل على ثناء ودعاء ويسن ثامنة لتحصيل الشوق ولا يجزئه ان
يترجم عنها لقوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا والعجمي ليس كذلك ومن ثم كان المحقق كما مر
امتناع وقوع المعجز فيه وما فيه ما يوهم ذلك ليس منه بل من تأنق اللغات فيه وللتعبد
بلفظ القرآن وبه فارق وجوب الترجمة عن تكبيرة الاحرام وغيرها مما ليس بقرآن متوالية
على ترتيب المصحف فالتعبير به يفيد وجوب ترتيبها بخلاف عكسه فلا اعتراض عليه خلافا
لمن زعمه فان عجز عنها لذلك فمتفرقة قلت الاصح المنصوص في الام جواز المتفرقة
وان لم تفد معنى منظوما كشم نظر والحروف المقطعة اوائل السور كما اقتضاه اطلاقهم
وان نازع فيه غير واحد لكن يتجه في هذا انه لابد ان ينوي بها القراءة لانها لا تصرف
للقرآن بمجرد التلفظ به مع حفظه متواليا والله اعلم كما في قضاء رمضان في الاصح
المنصوص ولو احسن اية او اكثر من الفاتحة اتى به في محله ويبدل الباقي من القرآن فان
كان الاول قدم على البدل او الاخر قدم البدل عليه او بينهما قدم من البدل بقدر ما يحسنه
قبله ثم يأتي بما يحسنه ثم يبدل الباقي فان لم يحسن بدلا كررما يحفظه منها بقدرها او من
غيرها اتى به ثم يبدل الباقي من التكرار احسنه والا كرر بقدرها ايضا ولا يجزئ بعض
الاية بلا خلاف ذكره ابن الرفعة لكن توزع فيه فان عجز عن القرآن الى بدل
متنوع الى سبعة انواع ليقوم كل نوع مكان اية وبلا في صحيح ابن حبان وان ضعف
ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني لا استطيع ان اتعلم القرآن
فعلمني ما يجزيني من القرآن وفي لفظ الدارقطني ما يجزيني في صلاتي قال قل سبحان الله
والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اشار فيه الى الجنس
بذكر خمسة منها ولعلهم يذكر له الاخيرين لان الظاهر حفظه للبسملة وبقي من الدعاء
ولما كان لبعضهم بعض اية وهو لا يتعين قراءة على ما مر يجب تسبيعه للبسملة اي
قدرها ان لم يحفظها كما يتعين لفظ الوارد ويجزئ الدعاء المتعلق بالاخرة اي سبعة

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)